

بتاريخ: 22 ديسمبر 2021 العدد: 659 المصدر: مصراوي (الإثنين 13 ديسمبر 2021)

رسوم على الملاهي والمشروبات الغازية والروحية.. نشر نص تعديل قانون تنمية موارد الدولة



ناقش مجلس النواب الثلاثاء 14 ديسمبر، قرار رئيس مجلس الوزراء بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 لسنة 1980، والقانون رقم 147 لسنة 1984 بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة، والقانون رقم 74 لسنة 1999 بفرض ضريبة مقابل دخول المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي.

[رابط الخبر](#)

في البداية نود توضيح أن مجلس النواب قد أجل مناقشة تعديل قانون ضريبة الدمغة رقم 111 لسنة 1980، والقانون رقم 147 لسنة 1984 بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة، ولا يعني ذلك قبول التعديلات أو رفضها ولكن تأجيلها لمزيد من الدراسة.

الرأي:

بشكل عام لا بد من التأكيد على أن الأصل في الأمور هو عدم إقرار أي زيادات ضريبية دون دراستها بشكل كامل باستخدام منهجية التكلفة والعائد، فيتم حساب جميع التكاليف والعوائد المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بفرض هذه الرسوم لكل سيناريو من السيناريوهات المحتملة.

غير واضح ما إذا كانت الحكومة ممثلة في وزارة المالية قد أجرت دراسات كافية لتقييم تأثير هذه التعديلات على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وما إذا كانت تتماشى مع الأهمية النسبية لكل قطاع وقدرته على النمو، وكذلك تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على جميع الفئات الاجتماعية.

ينقسم تعليق المركز على الخبر إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: أولاً: التعليق على التعديلات في إطار التوجه العام للسياسة الضريبية في مصر، ثانياً: تأثير التعديلات الواردة بالخبر على العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، ثالثاً: ملاحظات فنية متعلقة بآليات التنفيذ.

أولاً: التعليق على التعديلات في إطار التوجه العام للسياسة الضريبية في مصر

تأتي التعديلات المقترحة كامتداد لسياسات وزارة المالية خلال السنوات الماضية، والتي تتسم بملحين رئيسيين:

1. الاعتماد بشكل متزايد على التوسع الرأسي لا الأفقي، بمعنى فرض المزيد من الضرائب على الملتزمين بالفعل وكذلك على المصادر سهلة التحصيل، ومنها الضرائب على السلع والخدمات، بدلاً من توسيع الوعاء الضريبي وتخفيف العبء على الموردين.

على سبيل المثال لا الحصر، تضمنت التعديلات فرض رسم تنمية قدره 2% على أجهزة التلفزيون والسيارات بالرغم من خضوع أجهزة التلفزيون بالفعل إلى 22% ضريبة قيمة مضافة وجدول، كما تخضع السيارات بالفعل إلى 45% ضريبة قيمة مضافة وجدول.

2. الاتجاه المتصاعد نحو فرض ضرائب غير مباشرة بالرغم من كونها تُفرض بمعدل ثابت على جميع مستهلكي نفس السلعة، ومن ثم يزداد عبئها على الفئات الأقل دخلا في المجتمع. وفي هذا الصدد تشير بيانات وزارة المالية إلى ارتفاع حصيلة رسوم تنمية الموارد بالموازنة العامة بنسبة 475% خلال الفترة 2015/2014 – 2022/2021. كما تشير بيانات البنك الدولي إلى أن مصر من أكثر الدول توسعا في فرض هذا النوع من الضرائب مقارنة بالدول الأخرى.

ثانيا: تأثير التعديلات الواردة بالخبر على العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية وكذلك على التوجهات العامة للدولة

تهدف الزيادات المقررة، **وفقا للمعلن رسميا**، إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وزيادة الدعم الاجتماعي خاصة للمزارعين وأساتذة الجامعات من خلال فرض المزيد من الرسوم على السلع غير الضرورية، ولكن:

1. لم تقتصر الزيادة في الرسوم على سلع غير ضرورية فقط، ولكن شملت سلعا أساسية أيضا تمس جميع المواطنين؛ فقد فرض البند 21 زيادة 10% من قيمة الفاتورة على الجمبري والكافيار وكذلك على خلطات المأكولات، سماعات الأذن، البن المحمص، وقداحات السجائر، ولا يستوي بأي حال من الأحوال الجمع بين هذه السلع وتوحيد معاملتها ضريبيا.

2. بالنسبة لتوجيه حصيلة الضريبة للإنفاق على الدعم الاجتماعي، فلم تشهد مخصصات تكافل وكرامة في موازنة العام المالي الحالي 2022/2021 أي زيادات على الإطلاق، كما أن الارتفاعات الشديدة في أسعار مدخلات الإنتاج الزراعية مردها اختلالات هيكلية ومؤسسية في المقام الأول، ومن غير المتوقع أن يؤثر إعفاء هذه المدخلات من الضرائب بشكل جوهري على الأسعار ما لم يتم اصلاح المنظومة بشكل متكامل. وفي كل الأحوال لا يجب تعويض الإعفاءات الضريبية على المدخلات الزراعية من خلال فرض المزيد من الضرائب على سلع أخرى ضرورية.¹

1 أقر البرلمان الأسبوع الماضي حزمة من التعديلات على قانون القيمة المضافة تنص على إعفاء مجموعة واسعة من السلع والخدمات من الضريبة، بما في ذلك المنتجات الزراعية مثل البذور والخضروات والفواكه المنتجة محليا.

3. أما بالنسبة للكفاءة الاقتصادية، فإن مصاريف الشحن والضرائب والجمارك وصلت على بعض السلع الأساسية المعمرة كالأجهزة الكهربائية المنزلية إلى 60% من قيمة السلعة، وهي نسبة مرتفعة بكل المعايير ولا تحتل أي زيادات أخرى.

4. هناك بعض أنواع الرسوم التي تؤثر سلبا بشكل مباشر على إنفاق السياح في مصر، وهو أمر لا يتناسب مع جهود الدولة في تحفيز القطاع، خاصة وأن العديد من السلع التي ينظر إليها على أنها غير ضرورية للمواطنين تستهلك بشكل رئيسي في القطاع السياحي والفندقي. فهل تم دراسة العائد من هذه الرسوم في ضوء مرونة الطلب ومن ثم تقدير صافي الأثر؟

5. تأتي هذه التعديلات في توقيت غير ملائم لم يراع ارتفاع معدلات التضخم عالميا وتداعيات ذلك محليا، وكذلك حالة عدم اليقين التي تسيطر على المشهد الاقتصادي عالميا بسبب انتشار المتحور الجديد من فيروس كورونا.

ثالثا: ملاحظات فنية متعلقة بآليات تنفيذ التعديلات

1. في حين نصت التعديلات على زيادات بنسب محددة لسلع بعينها، فقد جاءت فضاضة في مواضع أخرى وتركت تحديد بعض أنواع السلع الخاضعة للزيادة إلى سلطة وزير المالية.

2. نصت التعديلات على احتساب الزيادة من قيمة المنتج النهائي، ولم توضح ما إذا كانت هذه القيمة قبل أم بعد فرض ضريبة القيمة المضافة وضريبة الجدول. على سبيل المثال إذا تم فرض نسبة 2% على سعر المنتج الأصلي ستكون الزيادة النهائية بنفس النسبة، أما إذا تم فرض رسوم التتمة بعد إضافة الجمارك وضريبة القيمة المضافة قد تصل نسبة الزيادة إلى نحو 5%.

جدير بالذكر أن:

تعديل الرسوم الضريبية بشكل متكرر وعلى فترات متقاربة، في أي دولة، يجعل الأمر يبدو وكأنها تتحول إلى دولة جباية في حين أن الهدف هو تعزيز موارد الدولة بشكل مستدام يعزز الثقة في الدولة مع مراعاة جميع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناءً على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

جميع الحقوق محفوظة
2021 ECES (c) المركز المصري للدراسات الاقتصادية

